

الاشتراكية والإبرة والصاروخ أسباب الفشل:

عاماً أخرى قبل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي!

القاهرة: خاص بالثورة -من: وكالة الصحافة العربية

«.. شهدت المنطقة العربية محاولات عديدة لإقامة تكامل اقتصادي فيما بين دولها وهي المحاولات التي لم تنجح في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف التي قامت من أجلها ،ولعبت السياسة دوراً كبيراً في الفشل لارتباط محاولات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بمشروعات هذه الدول الوحودية وبالإضافة إلى اختلاف التوجهات السياسية للأنظمة العربية والتي اختار عدد منها التوجه الاشتراكي خلال العقود الأربعة الماضية بينما اتجهت بلدان عربية أخرى أبرزها العربية السعودية وبقية دول الخليج إلى اعتماد نظام اقتصادي حر، وعلى الرغم من توقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين جميع الدول العربية والتي تبعتها اتفاقيات أخرى بعضها إقليمي مثل اتفاقية التبادل التجاري واتفاقية إنشاء مجلس التعاون العربي والمغاربي إلا أن هذه التجارب لم تستطع الصمود وتحطمت على سندان الخلافات السياسية، ولم تبقَ منها صامدة إلا تجربة مجلس التعاون الخليجي، والتي استطاعت دوله فصل العلاقات الاقتصادية فيما بينها عن العلاقات السياسية التي تشهد بطبيعتها مداً وجزراً بين الدول بعضها وبعض.

مثل البطالة بين الشباب العربي والذي تصل نسبته في بعض الحالات إلى ٦٠٪ من حجم القوى البشرية المتاحة وضعف الاستثمارات الأجنبية التي تدخل البلدان العربية التي على اختلافها والتي لا تتجاوز ١٪ فقط من حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لتجاري بلدها، إلاستلمة كل ذلك أدى إلى هشاشة البنى الاقتصادية في معظم البلدان العربية وصعوبة حدوث تكامل اقتصادي فيما بينها.

التجارة الإلكترونية

أما الشبيخة لبنى القاسم الرئيس التنفيذي لأول سوق إلكترونية في الشرق الأوسط بديي تقول إنه لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ينبغي أولاً تفعيل عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة للاقتصاديات العربية في الداخل مشيرة إلى أن مشكلة فساد المؤسسات الحكومية والبيروقراطية في بعض الدول العربية تمثل عائقاً أمام القيام بمثل هذه الإصلاحات بل أنها تحاربه أحياناً مما يؤدي بالشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات التي ترغب في ضخ استثماراتها في العالم العربي إلى الانحسار عن هذه الخطوة على الرغم من وجود فرص استثمارية وأعدة في كثير من البلدان العربية.

كما تدعو الشبيخة لبنى إلى ضرورة العمل من جانب الحكومات ومؤسسات الأعمال العربية على حد سواء على إزالة المعوقات أمام التجارة البنينة العربية والتحول نحو التجارة الإلكترونية هامة بعد نجاح عدد كبير من الدول العربية في إنشاء بنىة اتصالات ومعلومات حديثة خاصة في منطقة الخليج ومصر والأردن، ومشيرة في هذا الصدد إلى أن حجم التجارة الإلكترونية يرتفع سنويا بأضطرار، حيث استحوذ هذا النمط من المعاملات التجارية على نحو ٧٠٪ من حجم السوق وعمليات البيع والشراء في الولايات المتحدة التي تمثل بمفردها ثلث التجارة العالمية، بينما لا يتعدى النشاط التجاري فيفي نفس السوق بالدولة العربية نسبة٢٪ فقط من تجارة العالم العربي ويقتصر فقط على بعض الخدمات المصرفية وقطاع ضئيل من سوق البرمجيات.

وتأكدت الشبيخة لبنى في نفس الوقت

الحلقة الرابعة

إعداد المهندس / علي العبادي

تفرض المتغيرات الدولية على الدول العربية التحرك السريع لمواجهة التحديات والتحاور فيما بينها أولاً وصولاً إلى أفضل صيغ التكامل والتنسيق وكذلك التحاور مع الاطراف الاجنبية للاستفادة من المنافع والإيجابيات وتلافي السلبيات قدر الإمكان .

وفي مايلي أهم آثار المتغيرات الدولية على الصناعة العربية .

١- المساواة بين الدول :

بقاء الدول العربية بدون مجموعة تجارية موحدة يؤدي إلى عدم الاستفادة من المزايا التجارية التي إذا أعطيت الي أحد الأعضاء ستستفيد منها كافة المجموعة (تخفيض او إعفاء ضريبة جمركية على سلع مستوردة او غيرها) .وبذلك تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة الدولية مما يساعد على رفع قيمة وحجم التجارة العربية البنينة .

٢- النفاذ الي الأسواق :

إن خفض التعريفية الجمركية وافتتاح الأسواق وخفض أسعار الواردات يؤثر على الصادرات والواردات تبعاً لدرجة الافتتاح ونوعية السلع .

● قبالدولة ذات الافتتاح الأعلى يمكنها التكيف مع البيئة الجديدة ولها إمكانية كبيرة لزيادة قدراتها التصديرية خصوصاً وان رسومها الجمركية منخفضة أصلاً .
● أما الدولة التي تعتمد حماية صناعاتها فإن رفع الحماية يعرضها للمنافسة الشديدة وبالتالي التحفيز على التجديد والتطوير وخفض تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية لتكون قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الداخلية والخارجية .

● كما أن الدولة المتخصصة في سلع معينة ستستفيد من أكبر نسبة تخفيض في التعريفية الجمركية ومن ارتفاع الأسعار العالمية لتلك السلعة والعكس صحيح ويمكن تقسيم هذه السلع الي أربع مجموعات :

- سلع شديدة الافتتاح وزاد افتتاحها - المعادن، الخشب، الورق، الأثاث.
- سلع متوسطة الافتتاح وزاد افتتاحها - الأجهزة الكهربائية، الكيماويات.

- سلع منفتحة ولم تزد درجة افتتاحها كثيراً - وسائل النقل .
- سلع مغلقة نسبياً ولم تزد درجة افتتاحها كثيراً - الإسماك ومنتجاتها، المستحضرات والملابس، الجلود، والطايط والإحذية وبدلاََ فإن المجموعتين الأولى والثانية ستستفيد من تحرير التجارة، أي الدولة العربية التي فيها صناعات تعدينية وكيماوية ستستفم تدفق صادراتها من منتجات هذه الصناعات الي الأسواق العالمية خصوصاً وأنها تتمتع بميزة نسبية .

كما ان الانخفاض النسبي في اسعار بعض السلع المستوردة نتيجة للمنافسة الحرة بين المنتجين سيغذب اقتصاديات بعض الدول العربية، إضافة الي أن ارتفاع اسعار بعض السلع المستوردة التي سيرفع

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

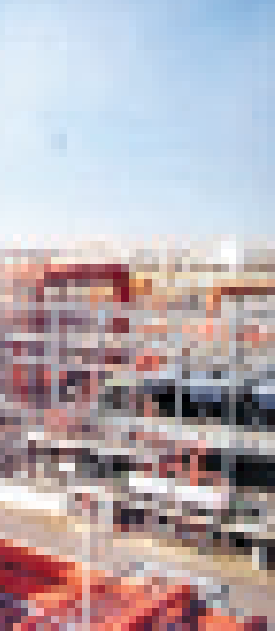
التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

التي ستزيد من

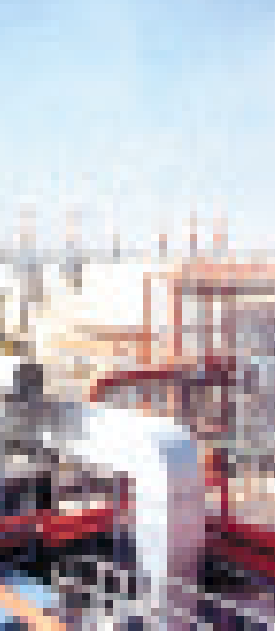
التي ستزيد من



شعوبها ،وهو ما حدث تماماً بالنسبة للتجربة الأوروبية حتى ان السوق الأوروبية لا تقبل بين أعضائها سوى الدول التي تحقق مستوى من الديمقراطية ومناخاً حراً للعمل السياسي يكفي لأن تصبح هذه الدول حريصة على مصالح شعوبها أكثر من حرصها على الاستنفاذ بالسلطة والسيطرة على شعوبها كما طالب الغنور برزاة الحدود بين الدول العربية وتسهيل حرية الأفراد والبضائع فيما بينها مع تعويض الدول التي قد تتضرر من جراء مثل هذه الإجراءات.

الإبرة والصاروخ

من ناحية يطرح د. عبد الرحمن الزامل الخبير الاقتصادي وعضو مجلس الشورى السعودي ما يراه عوامل موضوعية لا سبيل للكفر عليها أو تجاهلها عند الحديث عن أسباب فشل التعاون الاقتصادي العربي، ومن أهمها ضعف الأسواق العربية، وأن هذا الضعف مع أسباب أخرى أدى إلى عجز معظم الاقتصاديات العربية عنلبية احتياجيات اسواقها الصغيرة بالمقارنة مع حركة التجارة العالمية والتي تضاعفت أكثر من مرة خلال حقبة التسعينيات، وإلى جانب ذلك فحتى بعض الصناعات العربية القائمة على قطاع محدود من العمليات التحويلية للخدمات المتوافرة في العالم العربي غير قادرة على منافسة مثيلاتها في العالم الغربي سواء من ناحيةي الكم أو الكيف وحتى فيما يتعلق بتكلفة عميلة الإنتاج، وبالتالي فهذه الصناعات غير قادرة على المنافسة أو التواجد في الأسواق العالمية، والمحصلة لهذا الفشل وايضا أحد اسبابه التي من نفس الوقت هو إنتاجية الفرد في الوطن العربي ضعيفة وبالتالي فإنإنتاجية الفرد الذي يعيش فيه ضعيفة أيضا ومن العوامل التي أدت ايضا إلى فشل التعاون الاقتصادي العربي في تجاربه السابقة انخفاض درجة الافتتاح الاقتصادي في كثير من الدول العربية وضعف دور القطاع الخاص في هذه الدول بالإضافة إلى غياب الأطر المؤسسية والإقليمية لتحقيق الاندماج بين الاقتصاديات العربية وأحيانا غياب الإدارة السياسية لتحقيق هذا الاندماج.



ويشير الزامل في هذا الإطار إلى أن اغلب البلدان العربية اتجهت خلال العقود الأربعة الماضية نحو الاقتصاد الاشتراكي متأثرة في ذلك الوقت بالتجربة الفاشلة في الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان شرق أوروبا، وأن هذا النمط من السياساسات الاقتصادية والذي اعتمد على فكرة التدخل الحكومي في الإنتاج المباشئر للسلع والخدمات أدى إلى إنتاج السلع بتكلفة أعلى وبجودة متدنية وحاول كل بلد عربي على حدة تحقيق الاحتفاء الذاتي في المال الصناعي ورفض شعار إنتاج كل شيء من الإبرة إلى الصاروخ وهو شعار غير واقعي أدى في النهاية إلى عجز هذه الدول عن التخصص في إنتاج حتى السلع والخدمات التي تحقق لها مزايا نسبية في إنتاجها وتتنسب في نهاية المطاف بتشابهه هيألك الإنتاج في معظم البلدان العربية مما أدى إلى استحالة قيام تكامل اقتصادي حقيقي بين الدول العربية.

ضعف التجارة البنينة

من ناحيةي يؤكد الطيب ونبذة الخبير بمنحقة أولئك ما ذهب إليه د. الزامل حيث أدى تشابه هيألك الإنتاج بين الدول العربية وارتفاع مديونيات كثير من دولها إلى هشاشة حجم التجارة البنينة العربية، بالإضافة إلى انخفاض جودة المنتجات العربية والأساسية في المتجاورة بين البنية الأساسية في مجال المواصلات بين أقطار العالم العربي حتى المتجاورة منها، حيث اشارت التقارير حول حجم التجارة العربية مع دول العالم أنها تعدت العام الماضي ١٩ مليار دولار من بينها ٣٣.٧ مليار دولار فقط هي حجم السلع والبضائع التي تم تداولها فيما بين البلدان العربية وبعضها البعض وهو ما يعني أن حجم التجارة البنينة العربية لا يتجاوز ٨٪ فقط وبعضها البعض وهو ما يعني أن حجم التجارة العالمية مع الوطن العربي مع العالم الخارجي حيث جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول بين الدول العربية التي حصلت على أعلى نسبة من التجارة البنينة العربية وبلغت ٨.٥٧٤ مليار دولار، تلتها دولة الإمارات بنحو ٤.٤٤ مليار دولار ثم سلطنة عمان بنحو ٣.٢٦ مليار دولار والبحرين ١.٧٨٩ مليار دولار ثم مصر

التحديات التي تواجه تنمية الصناعات العربية في ظل العولة وكيفية مواجهتها



العربية المشتركة ويعكس ذلك فإن هناك الكثير من الآثار غير المرغوب بها ستنتال اقتصاديات الدول العربية.

التنمية الصناعية ودور القطاع الصناعي الخاص في تنفيذها:

تهدف استراتيجيات التنمية الصناعية في معظم الدول ومنه الدول العربية التي توسع وتنمية النشاط الصناعي وتعميم دوره في مهام التنمية وتطوير الهكل الصناعي وتعميم وتوسيع قاعدته الإنتاجية وذلك فإن السياسات الصناعية تهدف إلى :

١- زيادة معدلات نمو الإنتاج الصناعي وزيادة حصته في تكوين الناتج الإجمالي.
٢- التركيز على تصنيع الخدمات المحلية ومستحققاتها بما يؤدي الي رفع القيمة المضافة لها .
٣- تصنيع السلع اللازمة لإنشباع حاجات المجتمع .
٤- تشجيع الصناعات التصديرية ضمانا لتدفق العملات الأجنبية .
٥- إقامة صناعات متقدمة تقنياً وذات قيمة مضافة عالية .
٦- تحقيق درجة التكامل الاققي العمودي بين فروع الصناعة وبينها وبين الفروع الاقتصادية الأخرى .

٧- خلق مناخ مناسب لتشجيع مشاركة راس المال الاجنبي في تمويل مشروعات الصناعية.
٨- جلب التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها وتعظيم الاستفادة منها في تطوير القدرات التكنولوجية المحلية .
٩- تطوير اساليب وقدرات التدريب والنظام العملي الجديد وأخيراً وليس آخراً التعاون العربي في دعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و احياء السوق

التي ستزيد من



بنحو ١.٦٦٤ مليار دولار من بين القيمة الإجمالية للتجارة العربية البنينة.
عام لغرف التجارة والصناعة والزراع العربية فيقول أن أحد اهم عوامل فشل المحاولات السابقة لتحقيق التكامل والجمركية التي تعوق حركة البضائع والافراد فيما بين البلدان العربية بعضها وبعض وهو ما أدى عليا إلى أن يجد رجل الأعمال العربي صعوبة كبيرة في التنقل بين البلدان العربية سواء لإنتاج حلقات الإنتاج للسلعة التي يصنعها أو لتسويق هذه السلعة بعد إتمام صنعها، وضرِب مثلا على ذلك بان رجل الأعمال العربي يجد صعوبة شديدة في التنقل بين الدول العربية لإنتاج سلعة كالإسكس مثلا التي تتوافر خامات إنتاجها مثل القطن أو العزل في مصر والأبدي الماهرة لصناعتها في مصر وسوريا والمغرب ومستلزمات هذه الصناعة التي تتميز ببن لبنان ثم في النهاية يفشل تماما في تسويق هذه السلعة في كثير من الدول العربية لأن معظمها يضع حماية جمركية مبالغ فيها يدعو لحماية صناعتها الوطنية، في نفس الوقت الذي يستطع فيه نفس رجل الأعمال العمل والتجول بحرية بين معظم بلدان الاقتصاد الأوروبي بصحيد حصوله على ناشيرة واحدة لهذه البلدان ودون أن يضطهد في أية دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد بأي عوائق جمركية أو ضريبية تعيق حركة بضاعه ومنتجاته وأغرب وأسماعيل على أنه لم في أن تتمكن الدول العربية من تحطفي هذه العقبات وأن تنجح في تأسيس كتلك اقتصادي عربي يستطيع الصمود في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية وتجمع دول الكوميسا بالإضافة إلى التجمعات الإقليمية الشبيهة بنحوب شرق آسيا متشددا في نفس الوقت استحالة أن تستطيع كل دولة منفردة الصمود، في هذه التكتلات والتي سلتهم الأسواق العربية بالتشكيد إذا عززت اقتصاديات دولها عن تحقيق المستوى المناسب من التكامل فيما بينها.